

## ورقة عمل بعنوان

سلطة الاخصائي الاجتماعي المهنية كمقوم لممارسة

الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية

اعداد

الأستاذ الدكتور / فوزي محمد الهادي منصور شحاتة

أستاذ خدمة الفرد بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

و عضو اللجنة الدائمة لترقيات الأساتذة بقطاع الخدمة الاجتماعية



## سلطة الأخصائي الاجتماعي المهنية كمقوم لممارسة الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية

إن التجسيد المادي والملموس لمهنة الخدمة الاجتماعية ومؤسساتها بالمجتمع هو الأخصائي الاجتماعي ، ذلك الشخص المدرب والمؤهل في كافة مجالات الخدمة الاجتماعية، والذي يتواصل بشكل مباشر مع الفئات المستضعفة لتقديم الدعم النفسي والمعنوي في مختلف البيئات والمجتمعات ، وبهذا فإن الأخصائي الاجتماعي هو الشخص الذي يمثل مهنة الخدمة الاجتماعية، ويشكل أدواتها الرئيسية في تحقيق أهدافها، ومن المنطقية بمكان أن يكون هذا الشخص هو محور الاهتمام ونقطة الانطلاق عند تناول أي قضية من قضايا المهنة وممارستها المهنية بالواقع الميداني.

وفي الطرح الحالي سيتم تناول إحدى قضايا الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية وهي قضية ممارسة الأخصائي الاجتماعي للسلطة المهنية .

حيث تعتبر السلطة المهنية من الصلاحيات التي تفوضها المؤسسة والعميل إلي الأخصائي الاجتماعي بحيث يمتلك بمقتضاها قوة التأثير والإقناع ويستمد هذه القوة بفضل ما لديه من معرفة معينة أو خبرة من شغل مركز معين بالمؤسسة ، كما أنها تعد من أهم مقومات الممارسة المهنية والهوية المهنية للأخصائي الاجتماعي فإن افتقاد الأخصائي الاجتماعي لتلك السلطة المهنية يضعف من فاعليته وقدرته علي تمثيلة لمهنة الخدمة الاجتماعية وتحقيق أهدافها في المجتمع .

ويمكننا الأخذ هنا بكون أن السلطة المهنية تعد تفويضاً للأخصائي الاجتماعي بمقتضاه يستطيع اتخاذ القرارات المهنية بفضل ما لديه من خبرات ومهارات وتتحدد في مقومات أساسية مثل :-

١- الاعتراف المجتمعي بالأخصائي الاجتماعي .

٢- المكانة المهنية للأخصائي الاجتماعي.

٣- المسؤولية المهنية للأخصائي الاجتماعي في الممارسة المهنية .

٤- صلاحية الاخصائي الاجتماعي في اتخاذ القرارات المهنية في الممارسة المهنية.

كما يمكننا النظر لممارسة الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية بأنها تتشكل في ممارسه الأخصائي الاجتماعي وأدائه لأدواره القائمة على تفاعل المعارف والأفكار والخبرة والمهارة ، وفي كافة مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. وهي بذلك تعد تصرف متعمد وموجه نحو هدف معين تستخدم فيه مهارة وخبرة الأخصائي الاجتماعي في مجال المساعدة المهنية بما فيها من معارف وقيم مهنية ولذلك فالممارسة فعل يقوم به الأخصائي الاجتماعي في ضوء ما لديه من معارف وقيم ومهارات موجهه نحو غايات معينة .

وهي بذلك تتشكل في الجهود المنظمة والمخططة التي يقوم لها الأخصائي الاجتماعي الذي تم اعداده مهنيا (علميا ونظريا) والمزود بالسلطة التي تمكنه من التعامل مع المشكلات الاجتماعية للعملاء من خلال مؤسسات عمل حكومية أو اهليه ملتزما بقيم ومبادئ واخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية.

وعليه فان الأخصائي الاجتماعي كشخص مهني وينتمي لمهنة الخدمة الاجتماعية يجب العمل على أهمية تمتعه بحقوقه والمهنية والتي يمكن تمثيلها في الاعتراف المجتمعي بأهمية دوره وتمتعه بسلطة من شأنها مساعدته في القيام بالدور الذي يهدف اليه ومرجعية ذلك تشير الى أن الأخصائي الاجتماعي هو المحور الحقيقي الذي ترتكز عليه الخدمة الاجتماعية في تحقيق اهدافها او تأكيد فاعليتها وبكونه أحد اهم مقومات الممارسة المهنية فانه يستمد تلك السلطة من شرعية الممارسة المهنية.

وهناك جانبين للسلطة الجانب المؤسسي ويأتي من مركز الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها والجانب النفسي وفيه يعطي العميل للأخصائي الاجتماعي القوة للتأثير باعتباره خبير في مجال عمله .

ويمكننا أن نعتبر أن سلطة الأخصائي الاجتماعي حلقة الوصل بين المساعدات والخدمات التي تقدمها المؤسسة وبين العميل واحتياجاته ، ولهذا لا يجب إن يحاول الأخصائي الاجتماعي التخلي عن دوره والتظاهر بأنه لا يملك أي سلطة ، لأن ذلك سوف يشكك في نفس العميل فيصعب تكوين علاقة مهنية ، فالمعني الحاسم للقوة والسلطة يكمن في كيفية استخدامها في مساعدة العميل.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن السلطة في الخدمة الاجتماعية بشكل عام وخدمة الفرد بشكل خاص لها استخدامات مختلفة ، منها أنها أحد عناصر الممارسة المهنية والمستمدة من شرعيتها كما أنها أحد عناصر العلاقة المهنية أو أحد الأساليب العلاجية في الخدمة الاجتماعية الاكلينيكية .

ويجب النظر للسلطة المهنية هنا كأحد أهم مقومات الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في العمل مع الحالات الفردية والتي تمكنه من إجراء وتنفيذ المقترحات العلاجية الملائمة للعملاء في مختلف مجالات الممارسة وذلك يتطلب التفويض للأخصائي الاجتماعي على اعتباره خبير في مجال عمله بفضل ما لديه من خبره مهنية وعلمية.

والسمة المميزة للسلطة في الخدمة الاجتماعية هي عملية التفويض فتلاحظ أنه تم تفويض سلطة المجتمع للمؤسسات الاجتماعية التي يحتاج إليها الأفراد في مواقف معينه والسلطة داخل المؤسسة فوضت للأخصائيين الاجتماعيين باعتبارهم ممثلو المؤسسة ، وبالتالي فإن هؤلاء وبناء على السلطة المفوضة لهم يشاركون بطريقة فعالة في قرارات عملائهم من خلال القوة الرسمية والمشروعة الممنوحة لهم.

وعليه فإن تفويض السلطة للأخصائي الاجتماعي يساعده على تحقيق الاهداف العلاجية التي يسعى للوصول إليها وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة. والتفويض هنا قائم على

الاعتراف المجتمعي بأهمية الدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي وكذلك الاعتراف بما لديه من خبره مهنية وعلمية من شأنها تجعله قادرا على اختيار العلاج المناسب والملائم بما يكفل للعميل مساعدته على اجتياز الموقف الإشكالي، فكلما تمكن الأخصائي الاجتماعي من تفويض السلطة له كلما كان قادر علي اختيار العلاج المناسب للعميل ويتضح ذلك من خلال جملة المعوقات التي يواجهها الأخصائي الاجتماعي أثناء الممارسة المهنية في العمل مع الحالات في مختلف مجالات الممارسة ، والتي قد تتمثل في افتقاده للسلطة المهنية وعدم قدرته علي اتخاذ قرارات علاجية مناسبة ، بالإضافة إلي التدخل في شؤونه المهنية وعدم امتثال العملاء لما يطلبه وتوكيله أعمال دون اختصاصه ، ناهيك عن خضوعه لقيود البيروقراطية داخل مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

وتشكل السلطة المهنية عنصرا هاما في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتوضح هذه الأهمية من خلال قيام الأخصائي الاجتماعي بالعديد من الإجراءات التي تدعم أداء دوره الذي عادة ما يستند إلى مجموعة من السلطات والاختصاصات المهنية التي تمكنه من القيام بأدواره المهنية داخل المؤسسة.

وتمنح هذه السلطة للأخصائيين الاجتماعيين بفضل ما لديهم من الخبرة والمهارة التي تحصلوا عليها خلال فترة تكوينهم وتعليمهم الطويلة نسبيا، فامتلاكهم المهارات والمعارف في مجال اختصاصهم، يسمح لهم باتخاذ القرارات الخاصة بالرعاية الاجتماعية ومختلف متطلباتها ومستلزماتها، فطبيعة التكوين وطبيعة الوظيفة التي يشغلونها بفضل التأهيل وكذا الخبرة والكفاءة المعترف بها تجعلهم يتمتعون بسلطه مهنيه داخل المؤسسة ويؤثرون على القرارات التي تصدرها الهيئة الإدارية.

**وثمة أبعاد رئيسة لسلطة الأخصائي الاجتماعي في ممارسة الخدمة الاجتماعية**

**الأكاديمية يمكن عرضها في الآتي :-**

١- **البعد الأول: المهمة** : يهتم هذا البعد بحرية التصرف التي تسمح للأخصائي الاجتماعي الذي تمكن من السلطة من أداء المهام التي وُظف من أجلها.

٢- **البعد الثاني: تحديد المهمة** : يهتم هذا البعد بحرية التصرف التي تسمح للأخصائي الاجتماعي الذي تم تمكينه من أداء المهام التي وُظف من أجلها ، أي يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار كمية الاستقلالية التي يتمتع بها الأخصائي الاجتماعي أو مجموعة الأخصائيين الاجتماعيين للقيام بمهام عملهم ، وإلى أي مدى يتم توجيههم ، أو حاجتهم للحصول على إذن لإنجاز المهام التي يقومون بها ، وإلى أي درجة توضح سياسات وإجراءات المنظمة ما يجب القيام به ، ومن ثم إعطاء الفرصة للأخصائيين الاجتماعيين للقيام بإنجاز المهام ، وإلى أي مدى هناك تضارب بين مسؤولية الاستقلالية والأهداف المرسومة من قبل المديرين لتحقيق الأداء الفعال

٣- **البعد الثالث: القوة** : إن أول الخطوات في التبصر والتعمق في مفهوم السلطة يركز على دراسة مفهوم القوة وكيفية تأثيرها على سلطه الأخصائي الاجتماعي ، سواء من ناحية وجهة نظر القيادة أو الأخصائيين الاجتماعيين على حد سواء ، ويأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأخصائيين الاجتماعيين نتيجة تمكينهم من السلطة، وماهية المهام التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين الممكنين، وإلى أي مدى السلطة التي يمتلكها الأخصائيين الاجتماعيين محددة في المهام ، وإلى أي مدى تقوم الإدارة بجهود لمشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين من السلطة.

٤- **البعد الرابع: الالتزام** : يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار اكتشاف مصادر التزام الأخصائيين الاجتماعيين والإذعان التنظيمي لأسلوب محدد للسلطة، ويتصل بعد الالتزام بالمواضيع المتصلة بزيادة تحفيز الأخصائيين الاجتماعيين من خلال توفير احتياجاتهم للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس.

٥- البعد الخامس: الثقافة : يبحث هذا البعد في مدى قدره ثقافه المنظمة على تعزيز الشعور بالسلطة والى أي مدى يمكن وصف الثقافة بيروقراطية موجه للمهمة، والادوار، أو التحكم، ويعتمد نجاح استراتيجية السلطة والتمكن منها على بيئة المنظمة وأسلوب تنفيذها لعملياته السلطة ،

**وفي إتساق مع التناول السابق يمكن طرح المقترحات التي تمكن الأخصائي**

**الاجتماعي من استخدام السلطة المهنية في ممارسة الخدمة الاجتماعية**

**الاكلينيكية في الآتي :-**

**أولاً : مقترحات خاصة بتوافر مقومات الاعتراف المجتمعي لدى الأخصائي**

**الاجتماعي في الممارسة المهنية ) , وتحدد فيما يلي :**

- ١- التأكيد علي أهمية عمل الأخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بالمؤسسة.
- ٢- إمداد المؤسسة بالموارد اللازمة للممارسة المهنية.
- ٣- وجود توصيف وظيفي لأدوار الأخصائي الاجتماعي المهنية داخل المؤسسات.
- ٤- العمل داخل المؤسسة بشكل رسمي وفق اللوائح.
- ٥- توفير الصلاحيات من قبل المؤسسة للأخصائي.
- ٦- الإيمان بالدور المهني للأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسة
- ٧- تعزيز هوية الاخصائي المهنية كشخص مهني في عمله مع الحالات الفردية.
- ٨- الإعتراف بأهمية دور الأخصائي الإجتماعي شأنه شأن باقي المهن بالمؤسسة.
- ٩- وجود تنظيمات رسمية تضم الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسة.
- ١٠- تخصيص مكان مناسب لعمل الأخصائيين الاجتماعيين داخل المؤسسه.

## ثانيا : مقترحات خاصة بتمتع الأخصائي الاجتماعي بالمكانة المهنية في الممارسة المهنية, وتتحدد فيما يلي :

- ١- تمكين الأخصائي الاجتماعي من التأثير .
- ٢- إحترام م الزملاء والرؤساء للأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسة.
- ٣- إحترام من إدارة المؤسسة لأسلوب عمل الأخصائي الاجتماعي بالمؤسسة.
- ٤- تقدير المسؤولين لمكانة الأخصائي الاجتماعي نتيجة لدوره .
- ٥- احترام رأي الأخصائي الإجتماعى المهني في المؤسسة.
- ٦- إحترام المقترحات العلاجية للأخصائي الاجتماعي.
- ٧- تعزيز مكانه المهنية للأخصائي الاجتماعي بشكل إيجابي داخل المؤسسة.
- ٨- العمل علي تناسب المكانه المهنيه للأخصائي الاجتماعي مع الدور الذي يقوم به داخل المؤسسة.
- ١٠- تحقيق تمتع الأخصائي إجتماعى بوضع مهني بين فريق العمل داخل المؤسسة.

## ثالثا : مقترحات خاصة بمستوى المسؤولىه المهنيه لدى الاخصائى الاجتماعى في الممارسه المهنيه, وتتحدد في :

- ١- مساعدة الأخصائي علي القيام بتزويد العملاء بالمعلومات المتعلقة بنوع الخدمات المتاحة لهم.
- ٢- تمكين الأخصائي الاجتماعي من الالتزام بلوائح المؤسسة.
- ٣- تنمية الشعور لدي الأخصائي الاجتماعي بالمسئولية في تقديم الخدمات المهنية للعملاء.
- ٤- احترم الأخصائي الاجتماعي خصوصية العملاء بالمؤسسة.
- ٥- تحمل الأخصائي الاجتماعي مسئولية حماية العمل المهني.
- ٦- إتاحة الأخصائي الاجتماعي مسئولية مهنية تجاه منصبه الوظيفي بالمؤسسة .
- ٧- السماح للأخصائي الاجتماعي بإعلام العملاء بحقوقهم .
- ٨- تمكين الأخصائي الاجتماعي من الحفاظ علي الممارسة المهنية بمستوي من الكفاءة .

- ٩- تحمل الأخصائي الاجتماعي مسؤولية تحسين كفاءة الخدمات التي تقدم في المؤسسة .
- ١٠- السماح للأخصائي الاجتماعي بطلب النصيحة والمشورة من الزملاء لصالح العملاء .

### رابعا : مقترحات خاصة بتوافر صلاحيات اتخاذ القرارات المهنية في الممارسة المهنية , وتتحدد في :

- ١- تمكين الأخصائي الاجتماعي من اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل مع الحالات.
- ٢- إحترام الإدارة وفريق العمل داخل المؤسسة مقترحات الأخصائي الاجتماعي كمهني وخبير في مجال تخصصي.
- ٣- إتاحة المؤسسة فرصة توصيل مقترحات الأخصائي الاجتماعي بشأن العمل مع الحالات إلي الإدارة .
- ٤- أستطاعه وضع الخطط العلاجية التي يراها الأخصائي الاجتماعي مناسبة لحل مشكلات الأفراد المختلفة.
- ٥- توفير اللوائح اللازمة للعمل مع الحالات بالمؤسسة.
- ٦- تمكين الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسة من تنفيذ الخطط العلاجية المناسبة أثناء عمله.
- ٧- تقدير الرؤساء لجهود الأخصائي الاجتماعي المهنية في عمله مع الحالات.
- ٨- إيمان المسؤولين بالمؤسسة بآراء الاخصائي الاجتماعي المهنية بكونه خبير في عمله مع الحالات .
- ٩- تمكين الأخصائي الاجتماعي من الإستعانة بزملائه في التخصصات الأخرى لإتمام عمله مع الحالة .
- ١٠- إيمان المسؤولين بالمؤسسة بآراء الأخصائي الاجتماعي المهنية وبكونه خبير في عمله مع الحالات.